لظهور الا بالفيض الذاتي الذي قبل التسوية القابلة
لظهور صورة الحق فيه في مسبوقة بتسوية قبل بها
الوجود قبل هذه التسوية وذلك لان وجود المحل الذي
هو العالم سابق بالحقيقة على كونه مستعدًّا لظهور
صورة الحق فيه اذ لا يصلح ان يكون مظهرًا الحق
وقابلًا له الا الحق وهو الوجود الحق الذي وحده
المظهر فالقابل للحق على الحقيقة هو الوجود المتعين
في ماهية القابل اول مرة باستعداد الذاتي الغير
المجعول والا لافتقر في حصول الاستعداد والتسوية
الى اخرى وتسلسل ولكن المعلوم القابل له استعدادا
ذاتي غير مجعول معنوي حقيقي هو من قبضة الاقدس
الذاتي يقبل به الوجود في عينه وحقيقته وبعد تعين
الوجود الحق فيه يستعد لقبول تجلي اكمل فافهم
ومثال تقدم التسوية على التسوية هو ان الهيولى
الاولى مثلًا سواها الفاعل الحق لقبول صورة الجسم
والكيف فظهرت صورة الجسم المكمل فيها
ذات ابعاد ثلاثة و لقبول الصورة الجسمية تستعد
بقبول

بقبول صورة معينة طبعية او عنصرية اصطفصية
ثم لقبول صورة المعادن ثم النبات ثم الحيوان
الى غير ذلك وكل هذه الصورة صور مراتب التسوية
والاعداد لقبول بعدها فالعالم مستوا لقبول
تجلي كلي فرداني تفصيلي اسماي وجودي ليستعد
لقبول تجلي كلي انساني فرداني الهي ذاتي واسماي
جمعي بين الجمع والتفصيل احدي وهذا السر ساري
في جميع الصور فتدبر هذا ان قبقا وتحقيقا وقول الشيخ
رضي الله عنه الفيض التجلي الدايم ان كان الدايم مجرورا
فالتجلي بدل من الفيض بمعنى ان التجلي الدايم هو
الفيض او عطف بيان ويجوز اسقاط لام التعريف
من الفيض واضافته الى التجلي فيقال القبول فيض
التجلي ويجوز ايضا آنفا اللام في الفيض مجرورا
ونصب الياء من التجلي ورفع محل الفيض المجرور
باضافة القبول اليه بمعنى ان الفيض الاول المعد
لقبول التجلي يكون هو القابل للتجلي ثانيا والفيض
بعد تعينه في ماهية الماهية بحسبها يستعد استعدادا

والديمومية لا يقوم لها الحدثان قلت هذا التنزل فيه
تبيين لما تقدم كان قايلا قال ما في الحدود فقال واما
الحدثان واعتبار كثرة الغيريات في الاعيان واما الوقتية
فصرف لا تثنية فيه وكذلك هو ذيمومة اي الامر
كذلك والديمومة لا تلتئم الحدثان ولا يعارضها
لان الحدثان يقتضي ان الحدثان لا يدوم واما الدايم فليس
بحادث واما ان قال قايل كيف ذلك فالجواب ان التعينات
عدمية وان المتعين واحد قديم وان ذلك القديم
دايم وان الدايم لا يقوم له الحدثان وان الحدثان
ليس غير تجدد تلك التعينات وانها عدمية والعدميات
لا تكثر الوجود ولا تثبت معه في الشهود وان
الوجود نور والعدم ظلمة فالعدميات ظلم في
الكثرة والواحد نور وهو واحد ولا يظهر هذا
الكلام الا الواحد دون الفاقد واما من كان له
استعداد ولم يتفق وجدانه بالاجتهاد او عرض له
مانع او دفع عن مطلوبه دافع ومرخي عنه مستحق
فاعجوبة من وراء حجاب ان ذلك الحق في قوله تعالى

والديمومية

وقد ثبت ان لقصور الانسان هو فوقه حتى يصل
الى حد كماله فان عرف خرج من المعرفة الى الوقفة فان
الوقفة استرسال معرفة بجهة قلت هذا ان عرف
عرفانا خرج من المعرفة الوقفة والا لم يعرفه
الا بالوقفة بل يوقفه وان لم يعرفه فهو مقام المعرفة
ومقام المعرفة فوق مقام الوقفة بدون المعارف
وحد العارف هو ما بقي مع ما فني عما لا يفنى بالشهود
وهذه العبارة التي ذكرناها في الحد اعرف واحسن
عرفنا هذا الحد ونازلنا عند الامور والعبارات او من
يخلق الله تعالى قلبه فيه بالايمان فهو على نور
من ربه وعلى الوقفة وخلاف الوقفة والمعرفة
المعلم والمعرفة تمازج الحد فالمعرفة نور وظلمة واما
الوقفة فخلاف تمازج الحدود وهي متوسطة بين الظلمة
الحدود وتعريفها والحد هي اعتبار الغيريات
الى ان قال الوقفة هي الوقوف مع الحدود الديمومية

على نفسه اي على ما في قوته من الموجودية لا على الموجودية
واما العارف فيستدل به تعالى وهو دليل على نفسه
من شاء بوجوده وقوله وقال الى العلم يجري على كل عقل
وفهم غايته لا يذهل العقل عنها وان تناهى ولا يرحل
عن علمه وان امرض قلت انما كان العلم حجة على العقل
من قبل ان العقل يثبت الغيرية ومعنى العلم فهو في
الغيرية فالحق تعالى دعا الخلق الى طاعته على قدر عقولهم
اذ قد دعاهم بالعلم المساوي للعقل في اثبات الغيرية
فقامت الحجة على العقول انهم امروا من الاجابة
لله ولرسوله اذا دعاهم بما يدركون بصحة قوله
وقال في كل شيء شجر وشجر الحروف الاسماء فاذا ذهب
عن الاسماء تذهب عن المعاني قلت يريد بالحروف
عالم الخلق والخلائق كلهم لهم الاسماء الدالة
على حقيقتهم فاذا ذهب العبد لما به هو وما
بالامر الذي عن مراتب الوجود تاركا للاسماء
ذهب عن معانيها فسلخ القلب من الاغيار وصفاء
دنس الاكدار فحينئذ تتجلى له الانوار قوله
وقال